طرق تقييم برنامج التصحيح الهيكلي

د: فطيمة حفيظ " جامعة باتنة"

Résumé

Un programme d'ajustement structurel regroupe un ensemble de mesures de politiques économiques visant à restaurer les équilibres macro-économiques d'un pays afin de lui permettre de retrouver une croissance soutenable et régulière dans le temps. La méthodologie d'évaluation de l'impact des programmes d'ajustement structurel (PAS) comporte quatre grands types d'approches :

• L'approche "avant-après " compare la performance macro-économique d'un pays sous PAS et la performance avant programme.

• L'approche " avec ou sans " compare la performance macro-économique dans un pays ou groupe de pays sous PAS et la performance d'un 'groupe de contrôle' de pays sans PAS.

• L'approche du groupe de "contrôle modifié" qui compare les performances macroéconomiques de pays sous PAS et sans PAS, en tenant compte des différences dans les conditions initiales spécifiques des divers pays ainsi que des influences exogènes principalement externes.

• L'approche par la "comparaison de scénarios simulés" compare la performance simulée sous PAS et la performance simulée dans le cadre d'autres politiques.

L'ensemble de ces analyses tente, par divers moyens, de déterminer un scénario de référence par rapport auquel l'impact de l'ajustement peut être appréhendé.

مقدمة :

بعد الانتشار الواسع لبرامج التصحيح الهيكلي التي ناد بها كلا من صندوق النقد والبنك الدوليين في العقود الثلاثة الماضية من القرن العشرين. تم اختبار هذه السياسات الاقتصادية من قبل العديد من الدول النامية، في محاولة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية التي ألمت بها نتيجة لفشل السياسات التنموية التي اتبعتها.

وتتمثل برامج التصحيح الهيكلي في تلك السياسات المقترحة من قبل الصندوق والبنك الدوليين، والتي تعرف بسياسات الاستقرار الاقتصادي كخطوة أولى لتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وهي سياسة انكماشية قصيرة المدى. وتليها سياسة التكييف الهيكلي كخطوة ثانية مكملة تهدف إلى إحداث تغييرات في هيكل الاقتصاد، وهذا ما لا يتحقق إلا في الأجل الطويل.

ولتقييم أداء البلدان التي طبقت برنامج التصحيح الهيكلي، منحت الأدبيات الاقتصادية طرق متميزة سيتم استعراضها، ومن ثم استخدام بعضها للوقوف على أهم النتائج التطبيقية لبرامج الإصلاح في دول المغرب العربي في مقال لاحق.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الطرق المستخدمة في تقييم برنامج التصحيح الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، ولا كن قبل التعرف على هذه الطرق تجدر الإشارة إلى المرجعية النظرية لبرنامج التصحيح الهيكلي.

أولا : المرجعية النظرية لبرنامج التصحيح الهيكلي

برنامج التثبيت أو ما يعرف أيضا بسياسات الاستقرار الاقتصادي هي برامج يصممها ويتابع تنفيذها صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى معالجة الاختلالات الداخلية والخارجية، لكي تسمح للبلد الذي يتبع هذا البرنامج باسترجاع نموه الاقتصادي واستدامته. ويتم الاستناد في هذا التحليل على المعادلة:

$$Y = A + (EX - IM) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

Y: قيمة السلع المنتجة في الاقتصاد الوطني؛

A: الاستيعاب المحلي؛

EX: الصادرات، و IM : الواردات.

أما معادلة الحساب الجاري(LB) فتكون في إطار ميزان المدفوعات، والتي تعتبر الأساس الذي تقوم عليه عملية تحليل ميزان المدفوعات، مما يسمح بالحصول على المعادلة الموالية:

$$(2)Y - A = LB$$ ....

كما أن تغيير ما لدى المصرف المركزي من احتياطي أجنبي (DR)، يساوي صافي رصيد ميزان الحساب الجاري(LB) وميزان المدفوعات(CB)، ما يتضح من خلال المعادلة:

$$(3)DR = LB + CB$$ ....

وبتعويض (2) في (3) نجد:

$$(4)DR = (Y - A) + CB$$ ....

ومن خلال المعادلة الأخيرة توصل الصندوق النقد الدولي إلى كون صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي يتأثر بمقدار صافي الاستيعاب المحلي[1].

وبما أن عملية زيادة العرض غير ممكنة في الأجل القصير، يفرض على البلدان أن تتجه إلى السياسات النقدية والمالية، بغية تقليص الطلب المتزايد، على اعتبار الطلب دالة في الإنفاق[2].

وعموما، تنتظر برامج الإصلاح الاقتصادي من سياسة إدارة الطلب تحقيق هدفين أساسيين[3]: **أولاهما** يتمثل في التوازن الداخلي بين الإنفاق الكلي والطاقة الإنتاجية المتاحة، و**ثانيهما** هو تحقيق التوازن الخارجي المتمثل في ميزان المدفوعات. ولا يمكن تحقيق الهدفين بسياسة إدارة الطلب فقط، حيث ستقتصر عملية تخفيض الطلب على تحقيق التوازن الداخلي، أما فيما يخص التوازن الخارجي فإن السياسة المذكورة آنفا ستكون محدودة الأثر، إلا من جانب واحد فقط، والمتمثل في تخفيض الواردات. ولهذا تستخدم أداة أخرى وهي سعر الصرف، إلى جانب سياسة إدارة الطلب.

ثانيا:أدوات برنامج التصحيح الاقتصادي

1- السياسة النقدية:

إن لأدوات السياسة النقدية دورا متميزا في سياسة إدارة الطلب، وذلك لما يسمى بالطريقة النقدية لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات. وتستند هذه الطريقة إلى التمييز بين الاحتياطات الدولية، ونظيرتها، النقود المحلية، فضلا عن كون ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية. ففي الاقتصاديات المفتوحة، وبافتراض ثبات سعر الصرف، فإن عرض النقد متغير تابع يتأثر بفائض وعجز ميزان المدفوعات، وهذا الافتراض يختلف عن نموذج الاقتصاد المغلق، الذي يفترض أن عرض النقود متغير مستقل. ويمكن اشتقاق علاقة مقيدة تربط بين الائتمان المحلي والتغير في الاحتياطات الدولية، والتي تستخدم في تصميم السياسات النقدية، وتعتمد هذه الطريقة على عنصرين أساسيين:

الأول يشير إلى مطابقة المسح النقدي التي تعني أن التغير في عرض النقود (M^S) مقاسا بالسيولة المحلية، يساوي التغير في صافي الاصول الاجنبية للجهاز المصرفي(NFA)، مضافا اليه التغير في مجموعة الائتمان المحلي(DC)؛ فضلا عن صافي البنود الأخرى غير المصنفة. ويؤدي التغيير في هاذين المصدرين، إلى التغير في الائتمان المحلي، أي أنه:

$$\Delta M^S = \Delta NFA + \Delta DC \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

ويتحدد العنصر **الثاني** بالطلب على النقود في نموذج الطريقة النقدية، والتي تتمثل في المعادلة الموالية:

$$M^D = f(Y, r, P) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

تتسم هذه الدالة بالتناسب الطردي مع الدخل الحقيقي(Y)، والتناسب العكسي مع كل من معدل الفائدة (r)، والمستوى العام للأسعار(P)، ويلاحظ هنا أن الطلب على النقود هو طلب اسمي، ويتم التوازن في سوق النقود عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها:، أي:

$$M^S = M^D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

ويمكن إبراز علاقة سوق النقد بوضع ميزان المدفوعات، من خلال اشتقاق المعادلة الآتية من المعادلتين(5) و(7):

$$(8)\Delta NFA = \Delta M^S - \Delta DC \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$(9)\Delta NFA = \Delta M^D - \Delta DC \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

$$(10)\Delta NFA = \Delta f(Y,P,r) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

أيضا إن الدخل الحقيقي، ومستوى الأسعار متغيران مستقلان يحددان من خارج النموذج. كما يتضح

من المعادلة (9) إن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسا بالتغير في صافي الائتمان المحلي[4]. إن تدهور ميزان المدفوعات ينجم من التوسع في الائتمان بما يفوق الزيادة في الطلب على النقود مؤديا إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، وفي إطار هذا النموذج المبسط يمكن فهم إصرار برنامج التصحيح قصيرة الأجل على تقليص الائتمان بشكل عام، والائتمان المقدم إلى الحكومة بشكل خاص لأنه يمثل الطريق السهل لمعالجة ميزان المدفوعات.

2 – السياسة المالية:

تعد السياسة المالية من الأدوات الضرورية لتحقيق الاستقرار، حيث لا يتحقق استقرار مستوى الأسعار تلقائيا في اقتصاد السوق، إنما يتطلب توجيه السياسة العامة؛ فبدونها، يميل الاقتصاد إلى تقلبات قصيرة الأجل[5].

ولتوضيح أثر السياسة المالية في عملية الإصلاح الاقتصادي المتبعة من قبل الصندوق النقد الدولي، يمكن تميزها من خلال التوسع الائتماني الممنوح للقطاع الخاص(ΔDC_p)، والائتمان الممنوح للقطاع العام)(ΔNDC_g)، ومجموعهما يكون مساويا للائتمان المحلي(ΔCD)، أي أنه:

$$(11)\Delta CD = \Delta NDC_g + \Delta DC_p \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

وأن صافي تدفق رأس المال يتكون من جزء حكومي، وآخر للقطاع الخاص، أي أنه:

$$KA = KA_g + (12)KA_p \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots$$

ويتمثل الائتمان المحلي وصافي التدفق الرأس مالي للحكومة، في مصدرين لتمويل العجز في الميزانية العمومية، وبإضافة مصدر التمويل المحلي غير المصرفي، تتحقق المطابقة الآتية:

$$G - T = \Delta NDC_g + KA_g + B_{gp} \quad \text{......................} (13)$$

حيث أن (B_{gp}) يمثل الاقتراض الحكومي المحلي غير المصرفي .

ومن خلال المعادلات(10،11،12) يمكن كتابة المعادلة رقم 9 كما يلي:

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC_p - \left[(G - T) - KA_g - B_{gp}\right] \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (14)$$

ومن هنا يتضح أن العجز في الميزانية العمومية يؤدي إلى زيادة احتياجات التمويل، ويتم من خلال المتطابقات الثلاثة السابقة، تحديد معدل التوسع في الائتمان المقدم إلى القطاع الحكومي، وكذا تحديد مقدار العجز في الميزانية العمومية[6].

ثالثا: المنهجيات المستخدمة في قياس أثر الإصلاحات الاقتصادية في متغيرات الاقتصاد الكلي:

استندت الأدبيات التطبيقية في مجال النمو الاقتصادي على التطورات النظرية في هذا المجال. فكما تم التطرق له سابقا فيما يخص تطور نموذج النمو النيوكلاسيكي، وتحديدا نموذج سولو في محاولة لتفسير الشواهد التاريخية حول أنماط النمو الاقتصادي في العالم وخصوصا النمو في الدول الصناعية المتقدمة. وقد تمثلت أهم نتائج نموذج سولو في كون معدل النمو الاقتصادي طويل المدى يعتمد على معدل نمو التقدم التقني، والذي يتحدد بقوى خارجية عن نطاق النموذج الاقتصادي. وبعد منتصف الثمانينيات أخذت نظرية النمو الاقتصادي وبناءا على نموذج سولو في التطور وعرفت بنظرية النمو الداخلي، هذه الأخيرة التي هدفت إلى نمذجت التقدم التقني في المجتمع على أساس أنه نشاط اقتصادي يتم إنتاجه بواسطة قطاع متخصص يقوم بالاستثمار في هذا المجال، وان نتائج التطور التقني يتم استخدامها في العملية الإنتاجية في الاقتصاد بطريقة تختلف عن استخدام

بقية عوامل الإنتاج. وفي إطار نموذج النمو النيوكلاسيكي الذي يعتبر أن التقدم التقني يأتي من مصادر خارج نطاق النموذج، حيث كانت السياسات الاقتصادية تؤثر على معدل النمو مرحليا، ليعود بعدها الاقتصاد ينمو بمعدل طويل الأجل، والذي تحدده عوامل خارجة عن نطاق تحكم صانعي السياسات (معدل نمو السكان، معدل نمو التقدم التقني،...). أما نظرية النمو الداخلي فقد ادعت أنه من شأن السياسات التأثير على معدل النمو الاقتصادي طويل المدى بطريقة دائمة، وعلى أساس هذا المقترح أفرزت مدرسة النمو الداخلي العديد من النتائج التطبيقية التي اعتمدت على استخدام الانحدار لاستكشاف وسائل السببية بين النمو الاقتصادي طويل المدى ومختلف المتغيرات التي من شانها التأثير على مثل هذا النمو، وذلك بتقدير نموذج على الشكل التالي:

معدل نمو دخل الفرد= ثابت التقدير+ (متجه معاملات التقدير)(متجه المتغيرات المفسرة)

حيث يضم متجه المتغيرات المفسرة مجموعة تشمل على الظروف الابتدائية، عوامل السياسات، عوامل المؤسسات وعوامل البيئة. ولقد اشتقت معظم الطرق المستخدمة لتقييم برامج الإصلاح الاقتصادي من النموذج أعلاه حيث تستند إلى تقدير علاقة سببية بين متغيرات السياسات المدرجة تحت هذه البرامج والأهداف المعتمدة لها، وتحاول مختلف الطرق الوصول إلى التأثير الصافي للسياسات على الأهداف. وذلك بعد الأخذ بعين الاعتبار مختلف العوامل الأخرى، التي ربما كان لها وقع على الأهداف. وتشمل المتغيرات التجميعية المستهدفة على كل من:

- ميزان المدفوعات ويرمز له بـــ: BP ؛
- الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، ويرمز له بالحروف CA ؛
- معدل التضخم ويرمز له بالحروف PR ؛
- معدل النمو الاقتصادي ويرمز له بـــ GR.

وتشمل أهم السياسات التجميعية التي عادة ما تستخدم لخدمة أغراض تحقيق الأهداف على ثلاث مجموعات رئيسية هي:

- السياسة النقدية (وتشمل إجراءاتها على تحديد سقوف الائتمان الداخلي والقضاء على ظاهرة الكبت النقدي، من خلال تحريك سعر الفائدة ليصبح السعر الحقيقي موجبا).

- السياسة المالية (وتشمل إجراءاتها على خفض العجز في الميزانية العمومية، من خلال تقليل الإنفاق الحكومي وزيادة الإيرادات).

- سياسة سعر الصرف (وتشمل إجراءاتها على تخفيض قيمة العملة المحلية والحفاظ على تنافسية الاقتصاد، عن طريق القضاء على المغالاة في سعر الصرف).

هذا وتفترض معظم الطرق المستخدمة لتقييم البرامج وجود علاقة بين المتغيرات المستهدفة ومتغيرات السياسات. بالإضافة إلى متغيرات خارجية على نطاق تحكم صناع القرار، والتي تشمل على سبيل المثال، على شروط التبادل التجاري الدولية، أسعار الفائدة الدولية، ومعدلات نمو الاقتصاديات المتقدمة.

وعادة ما يتم تقييم كفاءة البرامج بتقدير نموذج اقتصاد قياسي تكون وحدات المشاهدة فيه هي الدول، إلا انه ليس هناك ما يمنع من تقدير النموذج لقطر واحد على مدى زمني طويل نسبيا ويمكن كتابة النموذج في شكله العام على النحو التالي:

$$I = \beta_0 + \beta_1(MP) + \beta_2(FP) + \beta_3(XP) + \alpha_1(TT) + \alpha_2(II) + \alpha_3(IG) + \alpha(DIMF) + \varepsilon$$

حيث I هو المتغير المستهدف $(GR\ ,\ PR,\ CA,\ BP)$؛

MP: هي السياسة النقدية؛ و(FP) السياسة المالية؛ و(XP) سياسة سعر الصرف. بينما (TT) هي شروط التبادل التجاري و(II) هي أسعار الفائدة العالمية و(IG) هو معدل نمو الدول المتقدمة، و$(DIMF)$ هو متغير وهمي لوجود برنامج مع صندوق النقد الدولي بقيمة واحد وصفر غير ذلك.

واستنادا إلى ما سبق فقد قدمت الأدبيات الاقتصادية أربع منهجيات متميزة لتقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، وتتمثل آليات طرق القياس فيما يلي[7]:

I- منهجية قبل– بعد :

إن تقييم أداء الإصلاحات الاقتصادية بموجب هذه الطريقة يقوم على أساس مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي لفترة ما قبل البرامج مع الأداء الاقتصادي الكلي لفترة ما بعد البرامج، بافتراض ثبات جميع العوامل الأخرى؛ وتعزو هذه الطريقة التغيرات الحاصلة في أداء الاقتصاد الكلي إلى عمل البرامج فقط. إن المقدرات المحتسبة بموجب هذه الطريقة تكون متحيزة وغير قياسية، لأنها تعزو جميع العوامل المؤثرة في متغيرات الاقتصاد الكلي إلى عمل البرامج فقط، وليس إلى العوامل الموضوعية الأخرى.

إن احتساب مقدرات هذه الطريقة يتم وفق المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_i = \propto_i d_i + e_i$$

حيث يشير:

ΔY_i: إلى التغير الحاصل في المتغير الهدفي بين المدة التي تطبق فيها البرامج، والمدة السابقة للبرامج؛

d_i: المتغير الوهمي الذي يأخذ قيمة(1) لفترة البرنامج، و(صفر) لفترة عدم وجود البرنامج؛

e_i: المتغير العشوائي.

إن العلاقة أعلاه، تشير إلى أن المقدر المحتسب بموجب هذه الطريقة يأخذ المعادلة الآتية:

$$B^{BA}{}_j = \Delta Y_{ij} \text{ au } iEp$$

p: تشير إلى مجموعة البلدان المطبقة للبرامج للفترة الحالية.

تعني المعادلة السابقة أن المتغيرات الهدفية هي دالة لبرامج الصندوق، وليس لمتغير آخر تأثير فيها.

وغالبا ما يتم استخدام نماذج الاختبارات المعلمية، التي تتضمن استخراج الأوساط الحسابية لفترة ما قبل تبني البرنامج، ومقارنتها مع فترة بعد البرنامج.

II- منهجية مع- بدون:

يتم بموجب هذه الطريقة، مقارنة فاعلية أداء الاقتصادي الكلي في البلدان التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي؛ مع الأداء الاقتصادي الكلي في مجموعة بلدان أخرى قياسية، غير متبنية للبرامج المذكورة. وتعد هذه الطريقة أسلوبا مثاليا للتغلب على بعض مساوئ الطريقة الأولى(قبل-بعد)، لان المقارنات بموجب هذه الطريقة، تفترض بأن كلتا المجموعتين من البلدان تواجهان تغيرات البيئة الخارجية نفسها، وان الفرق الحاصل في الأداء يعود إلى عمل البرامج دون غيرها. ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ أن البلدان التي لديها برامج تختلف قياسيا من نقطة الشروع إلى بداية البرنامج. فهذه البلدان تتبنى الإصلاحات، كما أن تأثير متغيراتها الاقتصادية في البيئة الاقتصادية الخارجية، يكون اكبر، بسبب وجود مشاكل اقتصادية تعانيها. وتؤدي هذه الحالة إلى تحيز يظهر في النتائج، بسبب غياب الاختيار العشوائي لهذه البلدان. إن المقدر المحتسب لطريقة مع-بدون، تحت فرضية المجموعة القياسية، يحتسب وفقا للمعادلة التالية:

$$B^{IMF}=(\Delta Y_i)_p-(\Delta Y_i)_N$$

حيث أن:

N: تشير إلى مجموعة البلدان التي لا تعتمد البرنامج، ويتم غالب استخدام نموذج تحليل الانحدار لاستخراج مقدرات هذه الطريقة وذلك بتوسيع المعادلة ($\Delta Y_i = \propto_i d_i + e_i$) لتصبح:

$$\Delta Y_i=\propto_0+\propto_0 d_i+e_i$$

حيث أن:

ΔY: إلى التغير الحاصل في المتغير الهدفي بين المدة التي تطبق فيها البرامج، والمدة السابقة للبرامج؛

d_i: المتغير الوهمي الذي يأخذ قيمة(1) لفترة البرنامج، و(صفر) لفترة عدم وجود البرنامج؛

$\propto_0$: متوسط القيمة للتغير في المتغير الهدفي للمجموعة القياسية.

وأن المعنوية الإحصائية لـــ($\propto_1$)، تشير إلى أن التغير في المتغير الهدفي لبلدان البرامج، يكون مختلفا عن المجموعة القياسية المختارة.

III- منهجية مقدرات التقييم العامة:

تتم بموجب هذه الطريقة مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي للبلدان التي تتبع البرامج، بأداء تلك التي ليس لديها برامج؛ مع ضبط الفروقات الابتدائية بين البلدان والسيطرة على تأثير المؤثرات الخارجية. إن هذه الطريقة تعد تطويرا لطريقة مع- بدون، إذ أن التحيز الملاحظ في الطريقتين السابقتين، أدى إلى بروز هذه الطريقة، أي أنها تحاول التغلب على مثالب مع-بدون باتجاهين: **الأول** أنها توافق على الاختيار العشوائي لبلدان البرامج، بتشخيصها للفروقات الأولية للبلدان المتبنية للبرامج، والبلدان التي لا تعتمد البرامج؛ **والثاني** أنها تحاول اقتفاء أثر السياسات والمتغيرات الأخرى المؤثرة في نتائج الاقتصاد الكلي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن السياسات تؤثر في غياب البرامج[8].

تتطلب هذه الطريقة كميات جوهرية من المعلومات عن حالة الاقتصاد الكلي. وبموجبها، تتمكن من التغلب على الكثير من التحيز الذي تعانيه الطريقتان المذكورتان أنفا. إن التغير في المتغير الهدفي، وليكن مثلا الناتج المحلي الإجمالي(GDP) للبلد (i) في الزمن t (Y_{it})، يتضح من خلال ملاحظة السياسات المتخذة في غياب البرامج، ويرمز إلى هذه السياسات بـــ (X_{it})، أما أثر العوامل الخارجية، فيرمز إليها بـــ(W_{it}). تتضمن هذه الطريقة وصفا داليا يربط التغيرات التي تحدث مع المتغير الهدفي، بالبرامج المتمثلة بالمتغير الوهمي، مع القيم التباطؤية الأخرى، وشكل الدالة الهدفية (j_i+h) للقطر (i) يكون:

$$\Delta y_{ij}=B_{oj}-\lambda(y_i)_{-1}+B_j(X_j)_{-1}+\propto_j W+B^{IMF}d_i+V_{ij}$$

حيث أن:

Δ: عامل الفرق الأولي

(Y_i)-1: متجه jx1 لتباطؤ المتغير الهدفي.

X_j: متجه kx1 لأدوات السياسة الداخلية.

W: متجه أدوات السياسة الخارجية.

d_i: متغير وهمي يشير إلى الأقطار المشاركة في البرامج.

V_{ij}: المتغير العشوائي.

IV- طريقة مقارنة المحاكاة:

إن هذه الطريقة تختلف عن سابقاتها، في كونها لا تحدد أثر البرامج من خلال نتائجها في متغيرات الاقتصاد الكلي للبلدان المشاركة، فهي تعتمد بدلا من ذلك على النماذج القياسية لمقارنة النتائج الافتراضية لبرامج الصندوق مع حزم السياسات البديلة الأخرى. بعبارة أخرى، تقارن بين التأثيرات المحتملة لسياسات التكييف، وحزم أخرى من السياسات البديلة، وهي بذلك توفر المعلومات عن عمل البرامج[9].

وبهذا فهي تحرر الدراسة من محددات الطرق السابقة وعيوبها. لأنها تعطي الحرية الكافية لاستخدام النموذج الملائم. إن استخدام هذه الطريقة يتسم بثلاث مزايا:

- ترسم مجسما كبيرا لخبرة تكييفية، لأن قاعدة البيانات لا تحتاج فقط إلى التقيد بالبلدان المطبقة للإصلاحات الاقتصادية وإنما تتعداها إلى بلدان أخرى؛
- إن تحديد النماذج القياسية الملائمة، يؤدي إلى التخلص من مشاكل السياسات غير المتكاملة، التي تمثل مشكلة عند تبني برامج الصندوق مؤدية إلى تشويه النتائج المستخلصة؛
- تركز هذه الطريقة من خلال استخدام النماذج القياسية، على العلاقة بين أهداف السياسات وأدواتها، وبذلك توفر معلومات جيدة عن كيفية عمل البرامج، وتختلف عن غيرها من الطرق التي تنظر إلى عمق أهداف السياسات فقط[10]. إلا أن استخدام هذه الطريقة يتطلب نماذج

قياسية توحد أو تضم العلاقة بين مختلف السياسات الاقتصادية والمتغيرات المهمة، وهناك محاولات لبناء نماذج قياسية للبلدان النامية أكثر مواءمة لاقتصادياتها، ولا يوجد حتى الآن نموذج قياسي معين، يعطي المتسع من السياسات المعتمدة، بموجب هذه الطريقة، ويقيس محتوى وتأثيرات برامج الصندوق في الدول النامية إلا قليلا.

ومن بين النماذج التي اعتمدت هذه الطريقة من قبل "روبن وباتريك"، والتي تبين أثر المشاركة في البرنامج في معدلات النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد استخدم الباحثان مبدأ العينة التوافقية في نموذج الانحدار للغرض أعلاه. وقد تم إتباع المنهجية ذاتها، مع إمكانية إجراء بعض التعديلات على النموذج ليلائم التحليل المعتمد[11]:

$$(\Delta G^{p}_{it} - \Delta G^{np}_{it}) = d_0 + d_1(\Delta Y^{p}_{it} - \Delta Y^{np}_{it-1}) + d_2(\Delta G^{p}_{it-1} - \Delta G^{np}_{it-1}) + d_3(\Delta C^{p}_{it-1} - \Delta C^{np}_{it-1}) + d_4(\Delta Y^{p}_{it-2} - \Delta Y^{np}_{it-2}) + d_5(\Delta G^{p}_{it-2} - \Delta G^{np}_{it-2}) + d_6((\Delta C^{p}_{it-2} - \Delta C^{np}_{it-2}) + d_7((\Delta Y^{p}_{it} - \Delta Y^{np}_{it-1}) + d_8((\Delta G^{p}_{it-1} - \Delta G^{np}_{it-1}) + d_9((\Delta C^{p}_{it-1} - \Delta C^{np}_{it-1})$$

حيث أن:

G^{p}_{it} : النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة في البرنامج؛

G^{np}_{it}: النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة في البرنامج؛

Y^{p}_{it}: العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة؛

Y^{np}_{it}: العجز أو الفائض في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة؛

Cp_{it}: العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المشاركة؛

Cnp_{it}: العجز أو الفائض في الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان غير المشاركة؛

E_i: المتغير العشوائي.

كذلك يمكن استخدام نماذج التوازن العام التي عادة ما تشمل على تقديرات لهيكل الاقتصاد بكل قطاعاته الإنتاجية والتجارية وللعلاقات بين مختلف القطاعات كما تلخصها دوال الطلب والعرض وشروط التوازن في الأسواق، وللتدفقات بين قطاع الحكومة والقطاعات والشرائح السكانية كما تحتوي عليها مصفوفة الحسابات الاجتماعية، كما أنه يمكن استخدام نماذج الاقتصاد القياسي التجميعي للاقتصاد التي عادة ما تهتم بتقدير أهم العلاقات السلوكية للاقتصاد في مجالات سوق السلع والخدمات وسوق العمل والقطاع الخارجي والنظام النقدي. من أهم التحفظات على هذه الطريقة افتراضها ثبات المعاملات المقدرة وعدم تجاوبها مع السياسات، وهو افتراض يعتقد بأنه غير واقعي. كذلك الحال، تعترض طريقة بناء نموذج للتوازن العام الصعوبة المتأتية من أن هذه النماذج متى ما تم اعتماد بعض معلماتها تصبح أسيرة لهذه المعلمات، وربما لا تتمكن من عكس حالة الاقتصاد تحت الدراسة.

الخاتمة:

إزاء التحديات الضخمة التي فرضها الواقع الاقتصادي المتغير منذ مطلع الثمانينيات على الدول النامية، كان من الطبيعي بروز قضايا التصحيح الاقتصادي والإصلاح الهيكلي والتي ارتكزت على دعامتين أساسيتين: أولاهما العمل على استعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين وضع المدفوعات الخارجية، وثانيهما هو تطبيق الإصلاحات الهيكلية اللازمة لحسن تخصيص الموارد وتنميتها. وبسبب تطبيق هذه البرامج في العديد من الدول واختلاف النتائج، ظهرت المناهج الأربع المذكورة لتقييم نتائج هذه البرامج بدقة أكثر، إلا أنه لكل طريقة مزاياها وعيوبها ويجب اخذ كل المعلومات اللازمة لتطبيق كل منها بحذر وعناية للحصول على نتائج دقيقة.

الهوامش

[1] - لمزيد من التفصيل انظر :**عدنان عباس علي**،"الأساس النظري لبرامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي"، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت العدد 4، 2002، ص.755.

[2] - ريتشارد موسيجريف وبيجي موسجريف،"الملية العامة في النظرية والتطبيق"، ترجمة محمد حمدي السباخي، الرياض، دار المريخ، 1992،ص.32.

[3] - المرجع نفسه، ص.740.

[4] - لمزيد من التفصيل أنظر: علي توفيق الصادق وآخرون،"السياسات النقدية في الدول العربية، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، 1996، ص.66-68.

[5] - موسيجريف، المرجع السابق، ص.32.

[6] - المرجع نفسه، ص. 70.

[7] – سالم توفيق النجفي ، داوود سليمان سلطان، "**متضمنات برنامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في الدول النامية**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 48، صيف 2009، ص.34.

[8]- لمزيد من التفصيل انظر:

UI Haque and Khan, Do IMF-supported Work?: A Survey of Cross-Country Empirical Evidence, p.8.

[9]- ibid,p.18.

[10] -Anneli S. Alba, Ajustement programs in developing contries. Expectation and Outcomes, National Social Science Journal, vol 19, N° 2, 2003,p. 8.

[11] - Ruben Atoyan and Patrick Conway, "Evaluating the impact of IMF Programs : A Comparison of Matching and instrumental-variable Estimators", University of north Carolina, chapel hill, may 2005, p.8. site web: http://www.unc.edu/pconway/dload/ac_IMF.pdf